شلل البرلمان العراقي.. صراعات سياسية تعطل الجلسات وتعرقل التشريعات

استبعد عدد من نواب البرلمان العراقي عودة الجلسات البرلمانية في المستقبل القريب، مشيرين إلى أن القوى السياسية المسيطرة تضع شروطاً مسبقة للعودة إلى العمل البرلماني. وأكد هؤلاء النواب أن المقاطعة السياسية ما زالت مستمرة، خصوصاً في ظل الصراع الداخلي حول قانون الحشد الشعبي، مما أدى إلى شلل البرلمان منذ بداية فبراير الماضي وكشف عن ضعف التفاهمات بين القوى السياسية المتحالفة.

ووفقاً لعضو في ائتلاف "النصر"، وهو جزء من تحالف "الإطار التنسيقي"، فإن:"جلسات البرلمان مرهونة بالتوافق بين قوى وكتل التحالف نفسه على إقرار قانون التقاعد للحشد الشعبي، وأوضح لـ"العربي الجديد" وتابعته "المطلع"، أن:"قوة الإطار المتنفذة اتفقت على عدم العودة الى الجلسات إلا في حال إدراج قانون الحشد الشعبي، وقد أبلغت نوابها والقوى السياسية الأخرى بذلك".

وأضاف المصدر أن:"رئاسة البرلمان اليوم لا تمتلك أي حلول لهذه الأزمة، وقد حاول رئيس البرلمان التوصل لتفاهمات إلا أن جهوده فشلت"، مشدداً على أن:"رؤساء الكتل السياسية اليوم هم من يتحكمون بالجلسات وإمكانية تفعيلها أو تعطيلها".

وتواجه فقرات بالقانون رفضاً كبيراً من قبل بعض القوى السياسية الشيعية، لا سيما سن الإحالة للتقاعد لأنه يهدد بإخراج قيادات الصف الأول بالحشد الشعبي إلى التقاعد وأبرزهم رئيس الحشد فالح الفياض ومعاونيه الثلاثة.

ودعا النائب المستقل، سجاد سالم، إلى وقف عمل البرلمان العراقي بعد تعطيل جلساته منذ فترة ليست بالقليلة بسبب خلافات سياسية تخص عدداً من القوانين المثيرة للجدل، وقال إن:"البرلمان العراقي أصبح مؤذياً للشعب وتعطيله أفضل من عمله"، مضيفاً في تصريح متلفز ،ليلة أمس الأربعاء:"لا توقظوه فيؤذي للناس (في إشارة الى البرلمان العراقي)"، متسائلاً:"ماذا قدم البرلمان للشعب؟ بعدما قام بأسوأ عمل في تاريخ الدولة العراقية وهو تشريع قانون زواج القاصرات (قانون الأحوال الشخصية)".

وشدد النائب على أن:"البرلمان اليوم منقوص في الشرعية السياسية والأخلاقية"، معتبراً أن:"وقف عمل البرلمان عند هذا الحد أفضل من استمرار عمله، حتى لا يسبب ضرراً للناس أكثر من الأضرار التي تسبب بها"، مشيراً الى أن:"الخلل بعمل البرلمان العراقي مشخّص من قبل الجميع، ورئيس البرلمان تكلم أيضاً عن ذلك"، مضيفاً:"رؤساء الكتل سيطروا على القرار في البرلمان، والقرارات عندما تكون من خارج البرلمان تكون النتائج بهذا الشكل".

ومن جهته، حمّل عضو اللجنة القانونية، النائب محمد عنوز، رئاسة البرلمان العراقي والكتل السياسية مسؤولية تعطيل جلسات مجلس النواب، وقال في تصريح صحافي إن:"مسؤولية التعطيل تتحملها رئاسة البرلمان أولاً، كما تتحملها الكتل السياسية أيضاً بسبب مقاطعتها جلسات البرلمان ومحاولتها فرض إدراج قانون معين أو رفض قانون مدرج على جدول الأعمال، وهذه أصبحت مشكلة أمام تعطيل الكثير من مشاريع القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تنظم عمل الدولة".

وكان رئيس البرلمان العراقي محمود المشهداني حمّل الكتل السياسية مسؤولية تعطيل الجلسات وإقرار القوانين، مؤكداً أن:"عدم اكتمال النصاب لا يؤثر فقط على سير العمل التشريعي، بل ينعكس سلباً على مصالح الشعب العراقي الذي يتطلع إلى تشريعات حاسمة تعزز استقرار البلاد وتلبي احتياجاته".